

الهاشمي ( امثال سليمان موسى ومنيب الماضي في كتابهما « تاريخ الأردن في القرن العشرين » ) ان يوجعا اصول الكيان الاردني الى متصرفية الكرك، فترك محاولة مردودة لاكثر من سبب : فالمصرفية استخدمت قبل الحرب العالمية الاولى بسنوات قليلة باعتبارها جزءا من التقسيمات الادارية العثمانية ولم تحمل قط معنى سياسيا من قريب او بعيد ، وكانت تابعة اداريا لولاية الشام . كذلك فبان المتصرفية اقيمت على جزء فقط من ارض شرق الأردن التي كانت اجزاؤها الاخرى تخضع اداريا لتقسيمات ليست لها علاقة بمصرفية الكرك .

اما من حيث السكان فبالاكتفاء انني لا استطيع ان اتول انني عندما اتيت الى الأردن وجدتها « خالية من الناس سوى عائلات الشركس والهاشميين والنور » حسب تعبير الاخ بريزات وآسف لالتصام الاخ الناقد « النور » هنا هذا الاتهام الاستغزالي، على الرغم من ان الشاعر مصطفى وهبي التل الذي يستشهد به الاخ بريزات يعتبرهم اردنيين . او ليس هو الشاعر القائل :

يا مدعي عمام اللواء  
خير من منعم التضيبة  
الهبير مثلي شم مثلك  
اردنسي القابعيسة

والهبير هنا هو النوري اليرث الذي كان يتخذ عرار ( محطفي وهبي التل ) مثلا للتمييز الاجتماعي في الأردن .

واعود الى الموضوع نقول انه تبلى قيام الكيان في ١٩٢١ كان هناك سكان في شرق الأردن ( تعبير جغرافي هنا ) ولكنهم لم يمثلوا وحدة كيانية . هم عرب وعرب اتخاخ ( ومن حادل في عربيتهم حتى بسوق الاخ بريزات مقولة تدافع عن عربيتهم ؟ ) ولكنهم لم يكونوا « اردنيين » بمعنى انهم لم يتبعوا بوجود سياسي مستقل موحد مميز ، وكذلك الفلسطينيين ، وليس في هذا غيب نخيل منسبه فنخيه ، وانها يجب ان يكون فخرا ودلالة على وحدة امتنا القومية .

اكثر من ذلك نستطيع ان نقول ان طابع البداوة الذي ميز شرق الأردن في مطلع القرن العشرين كان هابلا اساسيا في ابراز انتماءات محلية وعشائرية تتغلب على الانتهاء لوحدة الامة . وقد سبقت هذه الحقيقة قيام ثمانتي « دول » في العام ١٩٢٠ ومطلع

تس « الشعب في المعنى العلمي المحدد هو الجهوي المتغير تاريخيا ، الذي يضم فئات وطبقات قادرة ، بفضل موقعها الموضوعي ، على ان تشارك مؤتلفة في تطوير قطر معين في زمن معين » (٢) . وبذلك فان « الشعب » ، كمصطلح سياسي ، لا يتطابق مع « السكان » ، وانما هو حصر الطبقات وشرائح الطبقات التي لها مصلحة في التطوير . اما الطبقات التي تقف في وجه هذا التطوير ، او تستغل الطبقات المكافحة من اجل التطوير ، فهي ليست من « الشعب » وان كانت من « السكان » . عند هذا الفصل ، نعود الى الدولة وتعريفها عليها بانها « منظمة سياسية للطبقة المهيمنة اقتصاديا وان هدفها هو حماية النظام القائم ، وتمنع مقاومة الطبقات الاخرى » (٣) . اذن فالدولة التي تسود فيها علاقات الانتاج الرأسمالية هي منظمة الطبقة الرأسمالية المستغلة التي تقمع وتضطهد الطبقات الاخرى ( العمالية والفلاحية ) ، وهذه الطبقات الاخرى هي التي لها مصلحة في التطوير ، وبالتالي هي « الشعب » . باختصار : الدولة في هذه الحالة تقمع الشعب والشعب هنا ضد الدولة ، وان كان جزءا من سكانها .

اردت ان تكون هذه الامور واضحة لمعالجة موضوعنا في الكيان والدولة والشعب في الأردن .

قبل ١٩٢١ لم يكن هناك كيان بالمعنى السذي حددته قائم في شرق الأردن . وانا امرغنا بلا شك ( على الرغم من تشكيك الاخ بريزات بمعرفتي ) ان البتراء كانت عاصمة مملكة عربية قديمة ، وان عمان هي ربة عمون ، كذلك لم انس جرش ولا الكرك ولا مؤتة . ولكن مع هذا فانا لا اعرف في الحقيقة ما هي القضية التي يريد الاخ بريزات ان يبرهن عليها من ايراد اسماء هذه المدن . ان وجود هذه المدن - وغيرها كثير - لا يعني ان ما اصطلح عليه ابتداء من العقد الثالث من القرن العشرين باسم شرق الأردن ، كان انذاك - حتى عندما كانت هذه المدن مزدهرة - وحدة سياسية متميزة يجري التعبير عنها من خلال اجهزة وادوات خاصة بها . والمرة الاولى في التاريخ التي اصبحت فيها هذه المنطقة بحدودها الجغرافية الراهنة كيانا ، كانت بعد اتفاق تشرشل - عبدالله في القدس . وكل ادعاء غير ذلك هو حصد ربح لا يستند الا الى جهل في التاريخ ، في احسن النيات ، وفي معنى الكيانات السياسية . واذا حاول بعض مؤرخي النظام